مجلة العمارة والتخطيط، م٢٧(٢)، ص ص ٣١٣-٣٣٥، الرياض (٢٠١٥م / ١٤٣٦هـ)

مقالة استعراضية

المشهد الحضري والمثاليات المعاصرة
أمل أم وهم؟

عبير حسام الدين اللحام

أستاذ مشارك، كلية التصاميم، جامعة الدمام، السعودية

Dr.allahham@hotmail.com

قدم للنشر في ٦/ ١١/ ١٤٣٤هـ؛ وقبل للنشر في ٤/ ٤/ ١٤٣٥هـ

ملخص البحث. إن من طبيعة النفس البشرية حبّها للتطوير، وقد ظهر هذا على مر التاريخ من خلال التجارب التي تشدها تطلعات وآمال مستقبلية لما هو أفضل، ابتداءً من طوباوية أفلاطون في "The Republic" ومروراً بالتوجهات الإصلاحية في عصر النهضة والحداثة. فقد تزايد ظهور هذه النظريات بشكل كبير في عصر الحداثة مما جعل مفهوم المثاليات الحضرية (Urban Utopia) مرتبط بشكل كبير بمثاليات الحداثة وبرامجها الإصلاحية الشمولية. إلا أن فشل الحداثة في تحقيق برنامجها الإصلاحي أدى بالبعض إلى فقدان الثقة بالمثاليات وإلى الإيمان بعدم وجود بديل للمشهد الحضري المعاصر. وقد نحى هذا بالمثاليات لدى مؤيديها إلى تبني فلكٍ جديدٍ، ربما ما بعد حداثي، بعيداً عن الطروحات الشمولية الحداثية ومرتكزاً على المشهد الحضري الرأسمالي المعاصر، لعلَّها تكون المنفذ من الضياع الحالي والسبيل للوصول إلى مفهوم المجتمعات المثالية. ومن هذه المثاليات توجه المدينة الجيدة (Good city) والمدينة العادلة (Just city) والحق في المدينة (Rights to the city)، وكذلك الطروحات المثالية ذات التوجهات العمرانية كالإسكان التعاوني (Co-housing) وحركة التحضر الجديد (New Urbanism). إن معظم المثاليات المعاصرة إنما تنطلق في طروحاتها من محاولات الإصلاح والتعديل والتحسين وليس التغيير الشامل، بمعنى تقبُّل النظام الرأسمالي العام ومحاولة إصلاح أمراضه الحضرية وليس تغييره بشكل جذري. لذا فإن السؤال الأهم هنا هو: هل تستطيع هذه المثاليات تحقيق أهدافها والخروج بحلول بناءة في ظل نظام مجتمعي رأسمالي؟ أو بمعنى آخر، هل تُمكّن الرأسمالية هذه المثاليات من النجاح، أم أنها تشكل عائقاً أمام نجاحها؟ فهل هي بذلك أمل أم وهم؟ سيقوم هذا البحث بقراءة ناقدة لبعض المثاليات الحضرية وتحليل أهم أهدافها ومحاورها، وتقويم قدرتها في الوصول إلى حلول لأزمات المشهد الحضري المعاصر..

الكلمات المفتاحية: المثالية، المشهد الحضري، المجال الحضري، دولة الحداثة، القوة، الرأسمالية.

لقد مزقت الحداثة بمشروعها الإصلاحي القائم على التقدم والعقلانية ونظامها الرأسمالي شعوب العالم إلى متقدم ومتخلف، وغني وفقير، ومتعلم وجاهل، ومدين ودائن، ومتمكن وضعيف. فبحسب دراسة نشرت في مجلة ذا جارديان في ديسمبر لعام ٢٠٠٦م، قام بها المعهد العالمي لأبحاث اقتصاد التنمية في الأمم المتحدة، فإن ٢٪ من سكان العالم يملكون أكثر من نصف ثروة الأرض، و ١٠٪ من السكان يملكون ٨٥٪ من ثروة العالم بينما يملك أكثر من نصف سكان الأرض ما يقل عن ١٪ من هذه الثروة. كما بيّنت إحصائيات عام ٢٠١٢م أن ما يملكه أغنى ثلاثة بليونيريات في العالم يفوق إنتاج أفقر ٤٨ دولة في العالم، ويوجد في العالم ١٥٧ بليونيراً ومليوني مليونير. كذلك فإن ثروة ١٠٠ مليارديير فقط تكفي لإنهاء الفقر في العالم أربع مرات، بحسب منظمة أوكسفام البريطانية، فتصور هذا التناقض! فثروة كارلوس سليم من المكسيك (أغنى أغنياء العالم لعام ٢٠١٢م، بحسب إحصائيات فوربس) مثلاً تزيد عن ٦٩ بليون دولار، بينما يعيش ٥٠٪ من سكان العالم، أي ما يعادل ثلاثة بليون إنسان تقريباً، على دخل يقل عن دولارين ونصف يومياً، وحوالي ٨٠٪ من سكان دول العالم الثالث يعيشون على ما يقل عن عشرة دولارات يومياً. أما بالنسبة للمياه فإن ينبوع إفيان في فرنسا يشحن للمرفهين في أطراف العالم بينما يعيش حوالي بليوني نسمة على المياه الملوثة، ومليون وسبعمائة وخمسين ألف نسمة يعيشون دون مأوى.

وسط هذه التناقضات التي تؤرق الجميع في العالم الغربي والإسلامي المعاصر يبرز السؤال: ما سبب ظهور هذه التناقضات والأزمات، وما سبب ارتباطها بالحداثة والنظام الرأسمالي؟ وهل من وسيلة للخروج منها؟ أسئلة كثيرة طرحتها العديد من الدراسات الاجتماعية والحضرية وغيرها، فبعضها حاول الخروج منها من خلال طروحات أفلاطونية أو مثالية، ولكن هل استطاعت هذه المثاليات تشخيص الأزمة والخروج بحلول بنّاءة. سيقوم هذا البحث بقراءة ناقدة لبعض هذه المثاليات الحضرية وتحليل أهم أهدافها ومحاورها، وتقويم قدرتها في الوصول إلى حلول لأزمات الواقع الحضري المعاصر.

المثاليات المعاصرة

على الرغم من تجذر مفهوم المثالية (Utopianism) في التاريخ وارتباطه بالمفكر اليوناني أفلاطون في كتابه "The Republic" والذي تضمن طروحات فكرية مثالية لتكوين المجتمع الجيد (The good society) ضمن المدينة المثالية أو الفاضلة (The ideal city)، إلا أن تزايد ظهور الطروحات المثالية بشكل كبير منذ عصر النهضة والذي تزامن مع بروز حركات الإصلاح الاجتماعي في ضوء عمليات التحضر الواسعة (Urbanization) التي أعقبت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وما آلت إليه من

مشاكل بيئية واجتماعية وصحية وتدني في مستوى المعيشة والسكن للكثير من سكان المدن الصناعية وبخاصة العمال منهم، جعل مفهوم المثاليات مرتبط اليوم بمثاليات الحداثة. فقد توالى ظهور الطروحات الإصلاحية المثالية كطروحات تشارلز فوريير (Charles Fourier) وروبرت أون (Robert Owen) والتي تهدف إلى إيجاد مخرج من أزمات الحداثة الحضرية ومشكلاتها، وكذلك المدينة الحدائقية (Garden city) لهوارد، ومفهوم المجاورة السكنية (neighbourhood) لبيري في عام ١٩٢٩م. ولكن ما هو المحور الرئيس الذي تدور حوله معظم هذه المثاليات، وما هي أهم أهدافها؟ للإجابة على هذه التساؤلات لا بد لنا أولاً من وضع هذه المثاليات ضمن الإطار العام الذي انبثقت من خلاله وبشكل أساس دولة الحداثة. ولكن قبل التطرق إلى ذلك يجب التنويه إلى قضية منهجية، وهي أن الواقع الحضري المعاصر إنما يُقصد به في هذا البحث الواقع الحضري، وبشكل خاص العمراني، السائد في العالم الغربي والعربي على السواء، فكلاهما ينطوي تحت مظلة النظام الرأسمالي. أما عند الحديث عن الواقع الحضري الذي كان سائداً قبل التحول، أي في عصور ما قبل الحداثة، فسيتم الرجوع في ذلك إلى الماضي الخاص بالعالم العربي عمرانياً، أي إلى المدينة الإسلامية التقليدية لارتباط جذور واقعنا الحضري المعاصر (في العالم العربي) بها .

دولة الحداثة: القوة والسلطة ومركزية القرار

لقد ارتبط ظهور مفهوم الدولة الحديثة في القرن الثامن عشر بظهور مشروع الحداثة كمشروع تصحيحي تقدمي يهدف إلى التحرر من قيود الماضي والارتقاء بالإنسان للوصول إلى السعادة البشرية. ولتحقيق ذلك فقد ارتكز مشروع الحداثة في تحريره للمجتمع وتغييره على العلم والعقلانية ونبذ العواطف والدين والتقاليد، فكان شعاره ''الحرية، والمساواة، والإخاء.'' فكانت دولة الحداثة بمثابة الجهة العقلانية المنظِّمة المسؤولة عن تنفيذ مشروع الحداثة.

لقد قامت الدولة الحديثة على مبادئ السيادة والشرعية والتمثيل والتي اكتسبتها من خلال مفهوم العقد الاجتماعي. وقد صاحب ذلك فصلاً ما بين الدولة ومفهوم الشعب أو المجتمع (Society)، أو ما بين الحاكم والمحكوم. فالدولة تشكل ''بنية فوقية'' منفصلة عن الشعب ولكنها تمثله وتملك السلطة العليا التشريعية التي تعمل من خلالها على حماية مصالح الشعب وتسيير شؤونه، فهي بذلك تملك، من خلال شرعيتها وسيادتها، القوة (power) التي اكتسبت من خلالها حقوقاً تخولها التدخل في كافة شؤون المجتمع تحت شعار التنظيم، فهي تملك ''إرادة القوة'' التي تدير وتشكل بها حياة أفرادها لتحقيق أهدافها. أي أن الدولة الحديثة ارتكزت في جوهرها على مفهوم القوة والسلطة الحديثين.[1] ولحماية سيادتها وسلطتها العليا ولضمان

إخضاع الشعب لها عملت الدولة على زيادة مركزيتها وقوتها التحتية (infrastructural power) من خلال مصادرة العملية التشريعية لصالحها ليصبح القانون بذلك أداة سيطرة بيد الدولة، لذا قامت الدولة باستخدام عقلانيتها بسن الأنظمة والقوانين التي ترى فيها حماية لمصالح المجتمع، وعلى الشعب الانصياع إلى هذه القوانين والخضوع لها، فأصبحت بذلك ''دولة القانون والمؤسسات.'' ونظراً لأن القوة في المفهوم الحديث، كما يراها البعض، تتضمن القدرة على تحريك المصادر للوصول إلى النتائج، لذا وسعياً لكسب المزيد من القوة لإخضاع الشعب فقد عملت الدولة الحديثة على توسيع دوائر سيطرتها فكانت إحدى وسائل ذلك من خلال البيئة العمرانية. فانطلاقاً من إيمانها بمفهوم الحتمية (المنبثق عن العلم والعقلانية) (Environmental Determinism) والذي يتضمن مبدأ إمكانية تغيير المجتمع (هندسة المجتمع Socialen Engineering) من خلال البيئة العمرانية، فقد عملت الدولة منذ عام ١٨٧٠م، باستخدام ما اكتسبته من قوة وسلطة تشريعية، على تحويل الشوارع والسكك الحديدية إلى ملكيات عامة، كما امتلكت البنية التحتية والخدمات. أي أنها قامت بزيادة نسبة الأعيان التي تمتلكها وتسيطر عليها

١- تتضمن القوة بمفهومها الحديث طبيعة تشاحنية (conflict) نتيجة اختلاف وتضاد المصالح بين الفريق الخاضع والقوي، كما أنها تعد الوسيلة التي يستطيع من خلالها الفريق المسيطر الحفاظ على سيطرته وسيادته وإخضاع الطرف الآخر له.

والتي أصبحت تُعرف باسم الممتلكات العامة مقابل الممتلكات الخاصة التي قلَّت نسبتها، وهذا أعطى الدولة الحديثة غطاءً شرعياً للتدخل والسيطرة على البيئة العمرانية. فمثلاً، وبحسب دراسة الهذلول (١٩٩٤، ص ١٤٦-١٤٨) لمنطقة الديرة في الرياض من المملكة العربية السعودية، فقد زادت نسبة الشوارع العامة من ١٨٪ في البيئة التقليدية إلى ٤٥٪ في البيئة المعاصرة، وقلت نسبة الممتلكات الخاصة من ٧٧٪ في البيئة التقليدية إلى ٥٣٪ في البيئة المعاصرة، مما أدى إلى تدني الكثافة السكانية في البيئة المعاصرة حتى بلغت خمس ما كانت عليه في البيئة التقليدية. كذلك فقد خضعت الملكيات الخاصة لسيطرة الدولة من خلال الأنظمة والقوانين العمرانية، كقانون استعمال الأراضي وتشريعات المباني التي «نظمت» استعمالات المباني وارتفاعاتها ونسبة البناء والارتدادات وما شابه. أي أن الدولة بما تملكه من سلطة، مقارنة بالمشهد الحضري في عصور ما قبل الحداثة، قيدت حقوق السكان في ملكياتهم الخاصة كما حددت حقوقهم فيما استحدث من ملكيات عامة، أي أنها قلصت من مساحة دائرة حقوقهم وسيطرتهم في البيئة العمرانية. فقد كانت الشوارع والطرق في المدينة الإسلامية ملك لجميع المسلمين، أما الطريق غير النافذ فهو ملك للسكان ممن تفتح أبواب دورهم عليه، بذلك فقد كان السكان يتمتعون بحق السيطرة على هذه البيئات العمرانية واتخاذ جميع القرارات المتعلقة بها. كذلك

فقد كانت الأراضي غير المملوكة تعد أراضي موات، لمن شاء إحياءها، إلا أن الدولة الحديثة (منذ نهاية العهد العثماني) استملكت هذه الأراضي وحولتها إلى أراضي أميرية تابعة لها وخاضعة لسيطرتها، فأغلقت بذلك باب الإحياء، ما زاد من قوة الدولة وقلص من سيطرة السكان على البيئة العمرانية (أكبر، ١٩٩٢).[٢] وهكذا فقد نحت الدولة الحديثة بالمجتمع والسكان بعيداً عن عملية إنتاج البيئة العمرانية واتخاذ القرارات المتعلقة بها، ما أدى إلى تغيير تركيبة القوى في المجتمع، فأصبح المجتمع مستخدماً فقط لا مشاركاً في إنتاج بيئته العمرانية الخاصة به. بذلك تغيرت آليات اتخاذ القرار في إنتاج البيئة العمرانية لتصبح مركزية، بيد الدولة. فتحت شعار التنظيم و''هندسة المجتمع'' أي تغيير المجتمع إلى مجتمع عقلاني يسهل ضبطه وتنظيمه، وتوفير التنمية الحضرية (urban development) ورعايتها، سحبت الدولة مسؤولية إنتاج البيئة العمرانية بما فيها من بنية تحتية (طرق وشوارع، تمديدات صحية، كهرباء، خدمات) من السكان لتصبح هي الوحيدة المسؤولة عنها، والسكان خاضعون لما تمليه عليهم من قوانين وأنظمة نابعة، كما تدعي، من حرصها على مصلحة المجتمع، أو ما تسميه بالمصلحة العامة.

وانطلاقاً من دورها الأبوي هذا، فقد عملت الدولة كذلك على توفير الخدمات العامة الأساسية للمجتمع من صحة وتعليم وأمن، فعُرفت بذلك بدولة الرفاهية، أو بالأصح «دولة التدخل» (Interventionist State)، إلا أنه لم يكن ينظر إلى هذا الدور للدولة على أنه تدخل، بل تنظيم وتنسيق ورعاية. فقد أيد الليبراليون أمثال آدم سميث وجود الدولة التي توفر الخدمات العامة والتي لا يمكن للأفراد أو القطاع الخاص توفيرها مثل شبكات الطرق والموانئ والمطارات (أو ما يسمى بالوفورات (externalities)). وسعياً وراء المزيد من القوة والسيطرة عملت الدولة على جعل هذا التدخل أمراً طبيعياً يقبله المجتمع بطواعية، فأصبح بذلك مفهوم الدولة الحديثة مفهوماً مقبولاً، والخضوع لقوة ومعايير وأنظمة الدولة أمراً ضرورياً يعتبر الخروج عنه مخالفة. وهكذا أصبحت الدولة مركزية ومسؤولة عن جوانب عديدة من حياة المجتمع كالتعليم والصحة وتوفير البنية التحتية وتخطيط

٢- لقد بدأ تحويل الأراضي التي يملكها مجموع المسلمين في الدول العربية إلى أراضي تملكها وتسيطر عليها الدولة منذ نهاية الدولة العثمانية. فاقتداءً بالتقدم الحاصل في الدول الأوروبية، أصدرت الدولة العثمانية مجموعة من الأنظمة والقوانين منها نظام الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨م والذي قسمت فيه الأراضي إلى خمسة أقسام: الأراضي المملوكة، والأراضي الأميرية أو أراضي الدولة، والأراضي الموقوفة، والأراضي المتروكة للانتفاع العام كالمراعي، = والأراضي الموات (وهي التي تكون بعيدة عن أقصى العمران ميلاً ونصف الميل وليست متروكة). أما بعد ذلك، فقد اعتبر القانون المدني السوري لعام ١٩٤٩الأراضي الموات أو الأراضي الخالية أراضي أميرية ملك للدولة . كذلك الأمر بالنسبة للقانون العراقي لعام ١٩٣٨. أما في مصر فقد تم إلغاء نظام إحياء الأراضي الموات تدريجياً، ولكن مع حلول عام ١٩٦٤ تم اعتبار جميع الأراضي الموات أراضي تابعة للدولة وبذلك تم إلغاء نظام الإحياء (أكبر، ١٩٩٢، ص١١٧، ١٣١).

المدن وتنظيم العمران. فتم بذلك تسييس معظم جوانب حياة الأفراد في المجتمع وأصبحت الدولة هي المرجعية في صياغة وتحديد حقوقهم وواجباتهم لتحقيق الديمقراطية المنشودة ومن ذلك حقوقهم ودورهم في البيئة العمرانية. ولكن هل دولة الحداثة بمفهومها المثالي كآلية تنظيمية تهدف لتحقيق مشروع الحداثة وترعى مصالح المجتمع ممكنة الوجود؟ إن مفهوم دولة الحداثة بما تملكه من سلطة إنما يتضمن بالضرورة وجود طرفين بقوى غير متساوية التوزيع بينهما، أي حاكم ومحكوم، أو مهيمِن ومهيمَن عليه. وتتفق معظم التوجهات من ماركسية وفيبيرية وليبرالية جديدة (Neo-Liberals) وذواتية (Elitist) على أن مفهوم الدولة الحديثة يرتكز على مفهوم القوة والسلطة، لذا فقد عملت الدولة الحديثة على تغيير بِنى القوى في المجتمع بسحب القوة لصالحها، لتتمكن من خلال ذلك من الهيمنة والسيطرة على المجتمع (المحكوم) وتسيير شؤونه. فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم هي علاقة رأسية أساسها القوة، فالمحكوم يخضع للحاكم صاحب القوة. أي أنه لا يمكن قيام دولة بالمفهوم الحديث دون قوة وسلطة. ولحماية هذه السلطة، فإن على الدولة الحديثةحماية قوتها ومصادرها. إنها كما يصفها فوكو ممارسة عقلانية للقوة والسلطة على الآخرين، وهدفها تنظيم أفعال الأفراد من خلال عقلنتهم تحت مسمى ''المصلحة العامة.'' إلا أن العقلانية التي عملت الدولة على تطبيقها إنما انطلقت من أسس تخدم أهداف الدولة غير المعلنة لتعزيز قوتها وسلطتها على المحكومين[٣] وضمان خضوعهم لها. أي أن الحداثة بمشروعها العقلاني ليست إلا نظام مشحون بالسيطرة برغم رفعه لشعار الحرية والديمقراطية، فدولة الحداثة تُخضع الناس لإرادتها. فبزيادة نسبة الممتلكات العامة على حساب الممتلكات الخاصة في البيئة العمرانية المعاصرة أصبحت الدولة هي الفريق[٤] المهيمن، واتسمت العلاقات بين الفرق في البيئة العمرانية المعاصرة بالرأسية والهيمنة حيث يهيمن فريق على آخر، فيخضع الثاني للأول.

بذلك فإن عملية إنتاج البيئة العمرانية المعاصرة وآلية اتخاذ القرار فيها هي آلية مركزية ذات علاقات رأسية تهيمن فيها الدولة من خلال ما تصدره من أنظمة وقوانين على الأفراد والجماعات والمؤسسات في المجتمع. وهكذا انحرفت الحداثة عن مجراها المرسوم فتغلبت القوة على الإصلاح والسلطة والهيمنة على التحرر والانفتاح.

٣- يتطرق فلايفبرج (Flyvbjerg) في كتابه (Rationality and Power) إلى مثال عمراني من العالم الغربي (من الدنمارك) يثبت تحول العقلانية (Rationality) إلى مفهوم لاحيادي في الواقع العملي (Realrationalitat) يخدم مصالح الدولة وبنى القوى في المجتمع (Flyvbjerg, 1998).

٤- مصطلح ''الفريق'' (Party) كما استخدمه أكبر (١٩٩٢)، هو عبارة عن فرد أو مجموعة أفراد أو مؤسسة في البيئة العمرانية.

المشهد الحضري ولعبة القوى

إذا أمعنا النظر في التحول الحضري الذي حصل في زمن الحداثة فإنه أشبه ما يكون بلعبة شد الحبل، الفائز فيها هو من يملك القوة الأكبر، وهكذا هو المشهد الحضري المعاصر الذي تعود جذوره إلى الحداثة والرأسمالية والتي تشكل القوة والسلطة أهم ركائزها. إذ يتكون المشهد الحضري من ثلاثة مجالات هي أولاً: المجال المجتمعي، ويمثل المجتمع من أفراد وجماعات وما يسوده من علاقات وقيم ومعتقدات. ثانياً: المجال السلطوي الخاص بالدولة ومن يمثلها والذي اكتسبته من خلال سلطتها الشرعية، ويتضمن ما تصدره الدولة من قوانين وأنظمة وما تمليه من أيدولوجيات وسياسات عامة. أما المجال الوسيط بينهما فهو المجال المدني، ويمثل الممتلكات العامة والبنية التحتية والخدمات، ويشكل إحد مصادر القوة للدولة، إذ سيمكِّنها، إن سيطرت عليه، من الهيمنة على المجال المجتمعي، فالمشهد الحضري أجمع. وبالرجوع إلى لعبة شد الحبل فإن الفريقين في اللعبة هما المجال المجتمعي (المجتمع) والمجال السلطوي (الدولة)، أما الحبل ذاته فهو المجال المتنازع عليه ويشكل رمز القوة والغلبة، وهو في المشهد الحضري المجال المدني. إنها لعبة قوى. فبالاستحواذ على عملية صنع القرار وتغيير آليات إنتاج البيئة العمرانية، سحبت الدولة القوة من المجتمع لصالحها في المجال المدني. فقد قامت بذلك دولة الحداثة بتغيير الأدوار والفرق المسؤولة عن إنتاج البيئة العمرانية من فرق داخلية ممثلة بالسكان أنفسهم (كما في المدينة الإسلامية التقليدية)، وتملك القوة التي تسيطر من خلالها على البيئة وتستخدمها، إلى فرق خارجية ممثلة بالدولة، ذات قوة تخولها السيطرة على البيئة التي يستخدمها الآخرون. فقد كان السكان في المدينة الإسلامية التقليدية هم المسؤولون عن إنتاج بيئتهم العمرانية بشكل مباشر، كلٌ في موقعه، ولم يكن للدولة دور في إنتاجها أو السيطرة عليها (أكبر، ١٩٩٢). لذا فقد كانت قوة الدولة محجمة في البيئة العمرانية مقابل قوة السكان المنبثقة عن حقوقهم في البيئية والعمرانية (اللحام، ٢٠٠٥) (شكل ١ – أ). فكان التوزيع المناطقي (Territorial Structure) للمدينة الإسلامية يعكس التوزيع الحقوقي للسكان في البيئة العمرانية من حيث حقوق السيطرة والملكية. ولكن، سعياً وراء تحقيق أهداف الحداثة في تغيير المجتمع وعقلنته من خلال البيئة العمرانية، فإن تغيير الدولة الحديثة للأدوار والفرق المسؤولة عن إنتاج البيئة العمرانية أدى إلى تغيير خريطة التوزيع المناطقي وكذلك الحقوقي في المدينة الإسلامية من خريطة يسيطر السكان على معظم أجزائها إلى خريطة تسيطر الدولة على معظم أجزائها، ما أدى إلى تغيير في التركيبة الاجتماعية للسكان. أي أن تغيير التركيبة الحقوقية (وبالتالي بنى القوى) أثر في التركيبة العمرانية وكذلك الاجتماعية للسكان وساعد في تغييرها، ولكن هل كان مسار

هـذا التغيـير ومحصلتـه النهائية بالشـكل الذي رسـمته الحداثـة وخططـت لـه بـ"عقلانيتهـا"؟ وهـل مـن تبعـات للتوزيـع المعـاصر غـير المتسـاوي للقـوى في المشـهد الحضرى؟

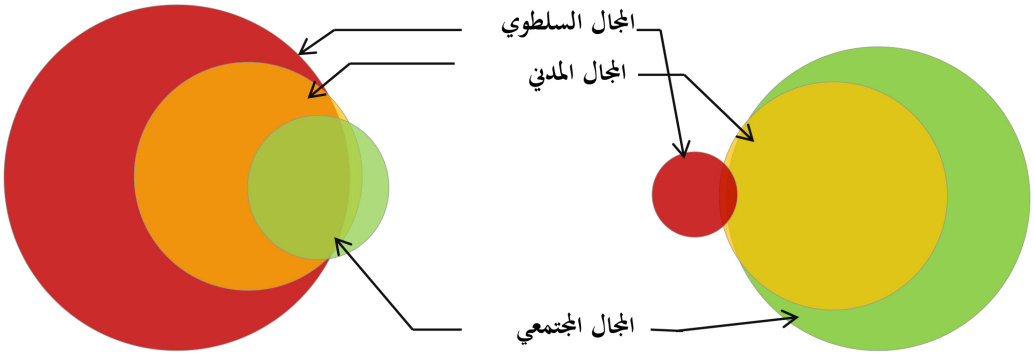

الشـكل رقـم ١ – أ: المشـهد الحـضري في المدينـة الإسـلامية التقليديـة وتوزيـع القـوى في المجـالات الثلاثـة (حجـم الدوائـر يـدل عـلى حجـم القـوة لـكل مجـال). يُظهـر الشـكل اتسـاع دائـرة قـوة المجـال المجتمعـي مقابـل محدوديـة قـوة المجـال السـلطوي، ووقـوع المجـال المـدني تحـت سـيطرة المجـال المجتمعـي في الغالـب.

الشـكل رقـم ١ – ب: المشـهد الحـضري المعاصر (بعـد التحول لعـصر الحداثـة) وتوزيـع القـوى في المجـالات الثلاثـة. يظهـر تعاظـم قـوة المجـال السـلطوي مقابـل تقلـص قـوة المجـال المجتمعـي، وانسـحاب كل مـن المجـال المـدني والمجتمعـي ليصبحـا في معظمهـا تحـت سـيطرة المجـال السـلطوي.

إن تحريـك الدولـة لمصـادر القـوة لصالحهـا واسـتحواذها عـلى المزيـد مـن القـوة أدى إلى تغيـير توزيـع الحقـوق وتركيبـة القـوى (structure power) وتوازنهـا في المجـالات الثلاثـة للمشـهد الحـضري لتصبـح الدولـة هـي الفريـق الأقـوى والمهيمـن عـلى مجتمـع قُيِّـد سـكانه بالأنظمـة والقوانـين ومـا توفـره الدولـة مـن خدمـات بحسـب مـا تـراه يحقـق المصلحة العامـة، فتحـول المجتمـع مـن مجتمـع فاعـل إلى مجتمع خاضـع ومتلقـي، مـا مكَّـن الدولـة الحديثـة مـن السـيطرة عـلى المجـال المـدني (بالإضافـة إلى المجـال السـلطوي) وبالتالي السـيطرة عـلى المجـال المجتمعي، في الغالـب، فأصبحـت بذلـك دولـة مركزيـة تسـيطر عـلى معظـم مجـالات الحيـاة (شـكل ١ – ب)، وهنـا حصـل التحـول في طبيعـة المجتمع الحديـث من مجتمع *Gemeinschaft* (بمعنـى Community أو الجماعـة) إلى مجتمـع *Gesellschaft* (بمعنـى society أو المجتمـع)، بحسـب عـالم الاجتـماع تونيـس (Tonnies) [٥]، والـذي ظهـرت فيه سـمات جديـدة مـن أبرزها اللامسـاواة في توزيـع المـوارد والثـروات، فظهـرت التفرقـة والطبقية والتهميـش والخضـوع ومـا صاحـب ذلـك مـن تناقضـات صارخـة كالغنـى الفاحـش والفقـر المدقع. وكذلـك التنافـس والطمـع والاسـتغلال، ومـا نتـج

عنها من أمراض خُلُقية واجتماعية عديدة كالفساد وانتشار العنف والانحلال الأخلاقي والتلوث البيئي، ما ولد شعوراً في المجتمع باللاعدل وعدم الرضى وضرورة التغيير، وبخاصة عند المقارنة بمجتمعات ما قبل الحداثة. إذن فإن الأساس في التحول الذي شهده الواقع الحضري، بحسب هذا البحث، يكمن في تغيير تركيبة القوى في المجتمع وتوازنها في المجالات الثلاثة.

في ضوء هذا التحول ظهرت منذ القرن التاسع عشر العديد من الدراسات وبخاصة دراسات رواد علم الاجتماع مثل فيبر (Weber) ودوركهايم (Durkheim) وتونيس (Tonnies) وورث (L. Wirth) والتي درست التغيرات التي طرأت على المجتمع الغربي بتحوله من عصر ما قبل الصناعة إلى النظام الرأسمالي الحديث وما صاحب ذلك من تغيرات في طبيعة المجتمعات ونمط العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفرادها. وقد عزت معظم هذه الدراسات هذا التحول وفقدان الروابط بين أفراد المجتمع إلى النظام الرأسمالي الحديث وما يتضمنه من مبادئ تعزز مفاهيم المواطنة والفردية (Individualism) والعقلانية (Rationality) والتنافس وبالتالي الطبقية الاجتماعية (Social Stratification). في ضوء ذلك، وكردة فعل مضادة للحداثة والرأسمالية، ظهرت العديد من التوجهات المثالية الحديثة التي تحاول تغيير المجتمع والعودة بعلاقاته الاجتماعية إلى نمط عصر ما قبل الحداثة. ولكن ما هو المحور الأساس الذي تدور حوله معظم هذه الطروحات والتوجهات؟

مثاليات الحداثة وما بعدها في الإطار الرأسمالي

على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها الحداثة إلا أن معظم مثاليات الحداثة ركزت في طروحاتها على المآسي والأمراض الاجتماعية والحضرية التي أفرزتها الحداثة ونظامها الرأسمالي، فكان المحور الأساس الذي قامت عليه معظم هذه التوجهات يدور حول رفض الواقع الرأسمالي الحديث القائم على التخطيط المركزي وتركيبة القوة الهرمية (Hierarchical power structure) والتي تشكل الدولة رأسها بينما يقبع الشعب في قاعدتها، والسعي لتحقيق الحرية والعدالة والديمقراطية من خلال التحرر من سيطرة الدولة ومؤسساتها السلطوية، وتغيير آليات اتخاذ القرار لتصبح بيد أفراد المجتمع ذاته وليس بيد الدولة. أي أنها تسعى إلى تغيير تركيبة القوى السائدة وذلك بنقل القوة (Power) والقدرة على اتخاذ القرار من الدولة إلى المجتمع. فقد ظهرت العديد من الطروحات

٥- ميّز تونيس في دراسته للعلاقات الاجتماعية في المدينة بين نوعين من المجتمعات: الأولى، مجتمعات *Gemeinschaft* (بمعنى community أو الجماعة) والتي تتميز بعلاقات اجتماعية عفوية وعاطفية أساسها انسجام أفراد المجتمع بسبب الدم والقرابة والقيم المشتركة مثلاً، كما في مجتمعات ما قبل الحداثة أو المجتمعات الريفية، والثانية هي مجتمعات *Gesellschaft* (بمعنى society أو المجتمع) والتي تكون العلاقات الاجتماعية بين أفرادها رسمية فردية ولاشخصية، أي ذات طابع تنافسي قائم على أساس المصلحة الشخصية والعقلانية والكفاءة، كما في المجتمعات الصناعية الحضرية الحديثة (Jary & Jary، 1995، ص 259).

التي تبنت التوجه الاشتراكي أو الحركة الفوضوية (Anarchic movement) آنذاك والتي برزت كبديل عن المنظومة الرأسمالية ذات الصفة المادية والعلاقات الميكانيكية. ومن هذه الطروحات حركة (Situationist International - SI) والتي تسعى إلى تأسيس نمط مجتمعي بديل ومتحرر، ذي صفات لارأسمالية، ويلغي كل أشكال السلطة للدولة الحديثة الرأسمالية، أساسه الديمقراطية والتعاون بين أفراده الذين يعيشون ضمن مجموعات صغيرة دون أي سيطرة خارجية (Friedmann, 1987 ؛Hall, 1996). أما الطروحات التي تضمنت بعداً عمرانياً (مناطقياً – territorial) فأهمها مثاليات تشارلز فوريير (Charls Fourier) وروبرت أُوِن (Robert Owen) والتي تهدف إلى تأسيس مجتمعات ديمقراطية مستقلة، لامركزية، ذاتية التشييد والإدارة. فقد قدم فوريير فكرة ''الفالنستاريا'' (Phalanstere) كنموذج جديد للمجتمعات الصغيرة ذات الاكتفاء الذاتي.[٦] أما أُوِن فقد قدم فكرة العمل المعتمد على حب الخير ''الفيلانثروبي'' (Philanthropy) لتحسين أحوال العمال والفقراء، وأسس بعض المستوطنات المثالية في بريطانيا وأمريكا، إلا أن أفكار أون أثبتت فشلها عند التطبيق (Alexander, 1992).[٧] وبالمثل، فقد تضمنت نظرية هوارد (Howard) للمدينة الحدائقية (Garden city) برنامجاً إصلاحياً يتضمن إنشاء مجتمعات ذاتية الإدارة والتشييد والملكية تتصف بروح المجتمع والتعاون والتحرر وبخاصة من تدخل الدولة المركزية، بحيث يتم إنشاؤها بشكل تدريجي من خلال تعاونيات الإسكان (Housing Co-operatives)، حيث تكون ملكية الأراضي ملكية مشتركة بين السكان وليست فردية، أي أن هوارد قام بتغليب مفهوم المجتمع ومصلحته على الأفراد، ويدعي هوارد أنه قدم من خلال ذلك نظاماً مجتمعياً اقتصادياً بديلاً عن الرأسمالية والاشتراكية البيروقراطية[٨]، وهذا كان فاتحاً لما سمي لاحقاً بالمدينة الاجتماعية (Social city) (Alexander,1992). وتعد فكرة المجاورة السكنية (Neighbourhood unit) لبيري (C. Perry)[٩] في عام ١٩٢٩م امتداداً لنظرية المدينة الحدائقية، حيث قامت على مفهوم الحتمية الحداثية (Determinism) التي تؤمن بإمكانية إيجاد مجمعات أو مجاورات سكنية تتمتع بروح الحي والجماعة من خلال التصميم الجيد. أي أن هدفها كان إيجاد مجتمع جيد ضمن حيز عمراني محدد.

٦- يتكون المجمع السكني لدى فوريير من مجموعة من المباني بارتفاع أربعة طوابق، يسكن الأغنياء في الطوابق العليا بينما يسكن الفقراء في الطوابق السفلى، ويكون المجموع الكلي للسكان في المجمع ١٦٢٠ شخص، وتدير هذه المجمعات إدارة خاصة ويكون قوامه زراعي (موقع ويكيبيديا).

٧- تتكون المجمعات التي اقترحها أون من ١٢٠٠ شخص، تسكن في مربعات بمساحة ١٠٠٠-١٥٠٠ هكتار (٤-٦ كم٢)، بحيث تعيش كل مجموعة في مبنى مربع واحد بمطبخ عام مشترك وغرفة تجمّع عامة، وتتمتع كل عائلة بشقة خاصة لها (موقع ويكيبيديا).

٨- تتكون المدينة الحدائقية من ٣٢٠٠٠ شخص يسكنون في ١٠٠٠ هكتار من الأرض محاطة بحزام أخضر (Hall, 1996).

إن ما تدعو له معظم هذه المثاليات هو إعادة السيطرة على المجال المدني، وتخلي الدولة عن سيطرتها على هذا المجال لأن الدولة، كما تعتقد هذه المثاليات، لم تستطيع أن تحقق العدالة والسعادة البشرية المنشودة من خلال سيطرتها على هذا المجال الذي تتقاطع فيه مصالح السكان مع مصالح الدولة. لذا فهي ترى، وبخاصة في ضوء دراسات رواد علم الاجتماع، إعادة مسار التاريخ إلى ما كان عليه قبل الحداثة، أي قبل ظهور دولة الحداثة. أي أنها تحاول شد الحبل (المجال المدني) لصالح المجال المجتمعي وتقليص قوة المجال السلطوي ما يغير من توازن القوى في المشهد الحضري. ولكن مع ظهور دولة الحداثة واكتسابها لهذه القوى فهل بالإمكان أن تنجح هذه المثاليات بإقناع الدولة بالتخلي عن مصدر هام من مصادر قوتها وسبيل قوي لإخضاع الشعب لها في نظامٍ تعدّ القوة والسلطة أحد أهم ركائزه؟ بذلك فشلت هذه المثاليات في تحقيق هدفها، فقد قيدت آليات الرأسمالية والحداثة، وبخاصة في إنتاج العمران، بعلاقاتها الرأسية ذات الطابع المهيمن خطط هذه المثاليات وقوضت سعيها نحو التحرر، حتى أصبحت المجتمعات السكنية ''المثالية'' التي أفرزتها ليست سوى جزر مثالية وسط واقع حضري رأسمالي بآلياته وبنى القوى السائدة فيه، فلم تكن ذات تأثير يذكر في تغيير المجتمع.

ومع فشل مشروع الحداثة وانهياره، توالت الانتقادات على مثاليات الحداثة وعدم قدرتها على حل المشكلات و''الأمراض الحضرية'' (urban ills) التي أفرزتها الحداثة، فعزا البعض هذا الفشل إلى شمولية الطروحات المثالية (totalitarian) وعدم قدرتها على التعامل مع الواقع الحضري، بل كانت مثاليات حالمة، لاواقعية، ومستحيلة التحقيق. فعلى الرغم من دعوة هذه المثاليات إلى اللامركزية والتحرر من سلطة الدولة إلا أنها عملت بنفس الآليات التي فرضتها الحداثة من تخطيط للغير باستخدام العقلانية، فقد رسمت مثاليات الحداثة صورة الحياة لسكانها بشكل نمطي انطلق من تعريفها الخاص للمجتمع العقلاني، فهي بذلك نماذج مسبقة التخطيط (blueprints) مما ينفي عنها صفتي الديمقراطية والتحرر اللتين تشكلان أهم أهدافها. فسعياً وراء التحرر من السلطات الخارجية، فقدت مجتمعات هذه المثاليات حريتها وخصوصيتها، وكأنها فرّت من نموذج هيمنة إلى آخر. بذلك يمكننا القول بأن فشل مثاليات الحداثة في تحقيق أهدافها إنما يعود إلى عدم قدرتها على التحرر التام من آليات الرأسمالية وبعض إفرازات الحداثة كالحتمية والتخطيط المركزي، على

٩- اعتمد بيري في تحقيق أهدافه الاجتماعية الثقافية في الوحدة السكنية على تطوير دور المدرسة إلى مركز حي من خلال مشاركة الآباء بحيث تصبح المدرسة الابتدائية والساحة المحيطة بها هي مركز الوحدة السكنية تخطيطياً والتي يمكن الوصول لها مشياً على الأقدام من مسافة نصف ميل تقريباً، ويتم وضع المحال التجارية على أطراف الأحياء السكنية مع وجود مؤسسات اجتماعية في وسط الحي (Hall, 1996).

الرغـم مـن دعوتهـا للتحـرر منهـا، وكأنها بذلـك لم تعِ أساسـيات لعبة القوى في المشـهد الحـضري، فلم تخرج بذلـك مـن دائـرة التركيـب الهرمـي للقـوى وتسـلط الدولـة ومركزيتهـا، وكأن هـذه الأساسـيات أصبحت حتميـة، محكومـة مـن الدولـة ولا يمكـن مجابهتهـا، وهـذا ربـما يفـسر عـدم احتـواء هـذه المثاليـات عـلى آليـات محددة لإحـداث التغيـير وإعادة سـحب المجال المـدني لصالحهـا. إذن السـؤال الأهـم هنـا هـو: كيـف يمكـن سـحب القـوة مـن الدولـة وتغيـير بنـى القوى في المجتمـع وإعادة السـيطرة عـلى المجال المـدني؟ نظراً لعـدم قـدرة مثاليـات الحداثـة عـلى الإجابـة عـلى هذا السـؤال بقيـت طروحاتهـا حبيسـة التنظـير وفشـلت في تطبيقاتهـا العمليـة المحـدودة (كـما في مجمعـات أُوِن وطروحـات هـوارد للمدينـة الحدائقيـة). بذلـك لم تتمكـن مثاليـات الحداثـة مـن إحـداث الإصـلاح أو التغيـير المأمـول، مـا دفـع البعـض لوصفهـا بـأنها ''إخلاليـة'' (لامثاليـة) أو أنهـا تمثـل ''الواقـع المرير'' (Dystopia) بـدلاً مـن ''مثاليـة'' (Utopia).

ونتيجـة لفشـل مثاليـات الحداثـة في تحقيـق التغيـير تزعزعـت ثقـة العديـد مـن المفكريـن بمفهوم المثاليـات بحد ذاته وتعالـت النداءات بنهايـة المثاليات (The end of utopia)، بينـما دخلـت مثاليـات مـن لازال يؤمـن بأهميتهـا مرحلـة فكرية جديـدة يمكن تسـميتها بمثاليـات ما بعد الحداثة، اتسـمت بالتفكـير من داخل دائـرة المشـهد الحضري ذاتـه، فكانت أقـرب إلى الواقع الحـضري بعكـس مثاليـات الحداثـة. فهـي بذلـك مثاليـات خرجـت من دائـرة البحث في المسـتحيل، كما في الحداثـة، إلى الممكـن (utopia of the possible). فـإذا اعتبرنـا أن دائـرة المسـتحيل هـي الدائرة التـي تتضمن تركيبـة القـوة الهرميـة في المجتمـع وسـلطة الدولـة ومركزيتهـا، لـذا فـإن عـدم المسـاس بهـذه الدائـرة وتقبلهـا كأمر محتـوم يعني تقبـل مثاليات هـذه المرحلة للمشـهد الحضري ولوجود الدولـة كجهة منظمة ذات سـيطرة عـلى المجـال المـدني، وكذلـك تقبل الرأسـمالية كنظـام عام لاسـتحالة وجود نظـام آخر بديل بالنسـبة لهـم (there is no alternative). أي أن هـذه التوجهـات حاولـت عـدم التعامـل مع جذر المشـكلة وأساسـياتها وهـي، كـما يطرحها هـذا البحـث، بنى القـوى. بذلك فقـد تحـول اهتـمام معظـم هـذه التوجهـات إلى قضايـا جزئيـة مـن أمـراض الواقع الحـضري لتحسـينه وليس لتغيـيره. أي أنهـا قبلت ببنى القوى السـائدة في المشـهد الحـضري ولم تسـعَ إلى تغييرها، لـذا اعتنت فقط ببعض صـور المشـهد الحـضري المعـاصر السـلبية كالقضايـا المتعلقـة بالعدالـة الاجتماعيـة الحضرية وتوزيـع الموارد والحقوق، والاعتراف بالمهمشـين، فسـعت إلى تعديلها وتحسـينها للوصـول إلى وضـع حـضري أفضـل، ولكـن ضمـن إطـار رأسـمالي. لـذا ظهـرت العديـد مـن التوجهـات وبخاصـة في فـترة نهايـة السـتينيات وبدايـة السـبعينيات مـن القـرن الماضي والتـي اهتمت بجزئيـات مختلفـة من صـور المشـهد الحـضري، كتلك التـي تنادي بـإشراك السـاكن في عملية اتخـاذ القرار في إنتـاج البيئـة العمرانيـة مثـل توجه مشـاركة المسـتخدم

(user participation)، والإسكان من قبل السكان أنفسهم (Housing by people) لتيرنر (Turner)، وتوجه (Support) أو الحاويات الفراغية لهبراكن (Habraken) وجماعة (SAAR) في هولندا. فقد تلمَّست هذه التوجهات أن العديد من المشكلات العمرانية التي يشهدها المجال المدني كغربة السكان عن بيئاتهم وعدم ارتباطهم بها، وفقدان الهوية وعدم الانتماء والتواصل، هي بسبب عزل السكان عن عملية إنتاج العمران، لذا طالبت بمشاركتهم في إنتاج عمرانهم، ولكن دون المساس ببِنى القوى العام في المشهد الحضري، إذ لم تضف هذه التوجهات أو تطالب بحقوقٍ جديدة للسكان، فلم تغير بذلك توازن توزيع القوى في المشهد الحضري. بذلك يمكن تصنيف هذه التوجهات بأنها مجرد حركات أو موضات عمرانية تسعى لمعالجة جانب من أمراض الواقع الحضري المعاصر.

وفي الوقت ذاته فإن التوجهات المثالية التي ظهرت في نفس الفترة وكانت أكثر شمولية في طرحها لم تكن بوضعٍ أفضل. فقد ظهرت منذ نهاية الستينيات من القرن الماضي بعض التوجهات المثالية اللارأسمالية (anti-capitalist) الرافضة لإفرازات الرأسمالية ونتائج الحداثة، ومنها توجه ''الحق في المدينة'' (Right to the city) الذي ظهر على يد المفكر الفرنسي هنري ليفيبفر (Henri Lefebvre) عام ١٩٦٨م وينادي بحق الجميع، وبخاصة المهمشين وغير الراضين، في المدينة، بسكناها والمشاركة في تشكيلها واختيار نمط الحياة التي يريدونها لأنفسهم، لا أن تملى عليهم بنمط سلطوي (Lefebvre, 1968). إلا أن مفهوم الحق لدى ليفيبفر، ربما متأثراً بفشل مثاليات الحداثة الحالمة، لم يكن مفهوماً يتضمن مطالبات قانونية أو حقوقية للسكان ما يغير من تركيبة القوى وتوزيعها في المجتمع، بل كانت مجرد مطالبات أخلاقية (Moral Claim) (Marcuse, 2012). كذلك، وربما لعدم إمكانية تغيير المجتمع وحقوقه دون تغيير توزيع القوى ودون مجابهة المشهد الحضري وقوة الدولة وسلطتها المسيطرة عليه، فإن ليفيبفر لم يوضح كيفية الوصول إلى المدينة المثالية التي يريدها المجتمع، فلم يضع آليات لتحقيق أهدافه، وبذلك بقي توجهه مثالياً نظرياً إلا أنه ألهم باحثين لاحقين ممن تأثروا به فأسسوا لمفاهيم جديدة أدرجت تحت مفهوم ''الحق في المدينة''، كما سيأتي بيانه بإذنه تعالى.

ومن المثاليات العمرانية التي ظهرت في هذه الفترة متأثرة بالمثاليات اللارأسمالية واللاسلطوية (anti-authoritarian) التي تزامنت مع حركات عام ١٩٦٨م هو توجه ''الإسكان التعاوني'' (Co-housing). إذ يهدف هذا التوجه إلى التحرر من تركيبة القوى وآلية اتخاذ القرار المركزية السائدة في المجتمع الرأسمالي الحديث وذلك من خلال تحقيق الديمقراطية في المجتمع ومنح القدرة على اتخاذ القرار للسكان وليس لأي جهة أو سلطة خارجية (Yeoman, 2006). ويتميز المجتمع

السكني التعاوني بأنه ذاتي الإدارة حيث تقوم آلية اتخاذ القرار فيه على الاتفاق بين السكان (Consensus decision-making model)، كما يتميز بتركيبة اجتماعية لا رأسية (Non-hierarchical structure) تقوم على علاقات تعاونية بين السكان، فتوزيع السلطة والقوة فيها هو توزيع لا رأسي ما يؤدي إلى تساوي السكان في حقوقهم وقوتهم العامة، وهذا بخلاف الوضع في المجتمع الرأسمالي خارج المجتمع السكني التعاوني. وعلى الرغم من مثالية أهداف هذا التوجه إلا أن مجتمعات الإسكان التعاوني التي أُنشئت [١٠] أصبحت ضواحي سكنية صغيرة مغلقة كجزر في مجتمع رأسمالي أكبر. فعملية إنتاج المجتمع السكني التعاوني كانت أشبه بعملية إنتاج أي مشروع رأسمالي آخر، إذ تخضع هذه العملية لموافقات الدولة (البلدية) تبعاً لقوانين البناء والتخطيط كاستعمالات الأراضي والحصول على خدمات البنية التحتية من ماء وكهرباء وغيرها. أي أنه لم يكن للسكان حرية التصرف المطلقة في مجتمعاتهم، بل كانت مقيدة بالأنظمة العمرانية وقوانين الدولة. فحيثما وجدت نقطة احتكاك بين المجتمع المغلق وبين ما هو خارجه، عادت الآليات الرأسمالية وتركيبة القوى السائدة فيها إلى العمل. بذلك فقد احتفظت الدولة بسلطتها وسيطرتها (Development control) على عملية إنتاج هذه المجتمعات ما جعلها مجتمعات مغلقة على نفسها ليس إلا، كأنها (Gated communities)، فكان تأثيرها العام في المجتمع محدود جداً ولم تُحدث أي تغيير يذكر في توازن القوى. أي أن توجه الإسكان التعاوني كان محدوداً في هدفه، ولم يسعَ لتغيير بنى القوى في المجتمع، فكان أشبه بنموذج إداري تعاوني للمجتمعات السكنية وليس توجهاً مثالياً حضرياً.

في المقابل، ومع ذبول المثاليات اللارأسمالية لعدم قدرتها على الصمود والتغيير، ظهرت بعض الحركات أو التوجهات التي حاولت الاستفادة من مثاليات مابعد الحداثة في تقبلها للمشهد الحضري المعاصر وتحويلها إلى برنامج عمراني لإنشاء مجتمعات سكنية "مثالية" تتسم بصفات المجتمع الجيد الذي تسوده علاقات اجتماعية وطيدة أو ما يعرف بروح الجماعة، كما كانت في عصر ما قبل الحداثة، ومن أهم هذه الحركات حركة "التحضر الجديد" (New Urbanism) التي ظهرت في التسعينيات من القرن الماضي على يد دواني وبلاتر زايبرك (Duany & Plater-Zyberk) ولاقت رواجاً وانشاراً عالمياً واسعاً. فحركة التحضر الجديد، كما في معظم مثاليات مابعد الحداثة، تنطلق في أسسها من داخل المشهد الحضري المعاصر والرأسمالية كنظام مجتمعي (pro-capitalist)، وتخضع لآلياتها في عملية اتخاذ

١٠- ظهر أول مجمع سكني تعاوني في الدنمارك عام ١٩٦٧م على يد Bodil Graae وهو مجمع Saettedammen. أما في أمريكا فإن أول مجمع سكني تعاوني ظهر كان مجمع Muir Commons في كاليفورنيا. وقد انتشرت حركة الإسكان التعاوني في أوروبا وأمريكا، إذ يوجد اليوم أكثر من ١١٣ مجمع إسكان تعاوني في أمريكا وأكثر من ١٠٠ مجمع تحت الإنشاء، أما في كندا فيوجد ٧ مجمعات مقطونة و١٥ مجمع تحت الإنشاء، كما توجد مجمعات تعاونية في بريطانيا وأستراليا وأماكن أخرى من العالم (موقع ويكيبيديا).

القرار وإنتاج العمران، إلا أنها ترفض بعض سمات المجتمع الرأسمالي الحديث كما أفرزته الحداثة، ومن ذلك فقدان روح المجتمع بسبب نمط العلاقات الاجتماعية بين السكان والتي يشكل العمران أحد مكوناتها الأساسية. بذلك فإن حركة التحضر الجديد تتقبل تركيبة القوى السائدة في المجتمع ولا تسعى إلى تغييرها، فهي بذلك تختلف عن حركة الإسكان التعاوني (Co-housing) التي ظهرت رافضة لآليات المجتمع الرأسمالي وتركيبة القوة السائدة فيه. فخلافاً لحركة الإسكان التعاوني فإن آليات إنتاج مجتمعات حركة التحضر الجديد السكنية هي ذات الآليات التي تعمل في إنتاج العمران في المجتمع الرأسمالي الحديث خارج حدود هذه المجتمعات، إذ تتميز بالتخطيط المركزي الرأسي من الأعلى إلى الأسفل (Top-down) سواءً من حيث الخضوع لقوانين وأنظمة العمران كما تضعها الدولة أو بالخضوع للأنظمة التي تضعها الجهات الممثلة للسكان (Residential Owners' Association) والمسؤولة عن إدارة هذه المجتمعات (Bohl, 2003). فقد قام داوني وبلاتر زايبرك عام ٢٠٠٣م بتطوير مجموعة من القوانين والأنظمة التفصيلية لضمان التحكم في التنمية العمرانية للضاحية السكنية والتي عُرفت بالقوانين الذكية (Smart code).[١١] وتُعنى هذه القوانين بالجانب التصميمي (Design-based codes) (ثلاثي الأبعاد) وليس فقط التخطيطي (ثنائي الأبعاد كما في قوانين الحداثة لتوزيع استعمالات الأراضي (Zoning)) للضاحية السكنية مما يزيد من سيطرة المصمم والمطور على البيئة العمرانية في الضاحية وعلى سكانها ويقلص من مساحة الحرية النسبية الممنوحة للسكان، الأمر الذي يتعارض مع مفهوم الديمقراطية والاستدامة الاجتماعية (Social sustainability) الذي تدعو له هذه الحركة. وهكذا فإن التركيبة العمرانية ونمط السيطرة السائد في هذه المجتمعات إنما تتميز بالتوزيع الرأسي وهو نفس التوزيع السائد في المجتمع الرأسمالي وعمرانه خارج الضاحية، مما يفتح الباب أمام حصول الهيمنة داخل هذه المجتمعات وبالتالي تقل الحرية وتزول القدرة على اتخاذ القرار. أي وكأن المجمع السكني بحسب حركة التحضر الجديد هو عبارة عن مشهد حضري مصغر، بحيث يسيطر المالك فيه فقط على عقاره الخاص، ويقيده في ذلك مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تحكم استخداماته وتحد من قدرته على التغيير في بيئته الخاصة، أما المناطق العامة في المجمع فهي خاضعة لسيطرة الجهة الممثلة للسكان وهي هنا أشبه ما يكون بمؤسسات الدولة، أي أن

١١- دعا أتباع حركة التحضر الجديد من المعماريين والمخططين إلى ضرورة تبني هذا النمط من الأنظمة والقوانين العمرانية في جميع مدن وضواحي أمريكا وذلك لتحقيق ما يعرف بالنمو الذكي (Smart growth) بعكس النمو (Growth) الذي أفرزته الحداثة وما نتج عنه من توسع عمراني (Sprawl) ذي كثافة متدنية واعتمادية على السيارة وارتفاع في كلفة البنية التحتية. وقد تم تطبيق هذه القوانين في بعض المدن مثل دافيدسون (Davidson) شمال كارولاينا وكذلك في Cornelius و Huntersville (Walters & Brown, 2004). موقع التحضر الجديد: www.newurbanism.org، تاريخ الدخول ٨ سبتمبر ٢٠٠٨م.

تركيبة القوى داخل المجمع تتصف بالهرمية، كما هو الحال في المشهد الحضري العام خارجه. وهكذا فإن هذه الحركة قُيدت بقيود الرأسمالية وآلياتها وبنى القوى السائدة فيها، فلم تستطع ترجمة مثالياتها أو مثاليات مابعد الحداثة إلى واقع مشهود، وبقيت حبيسة الآليات الرأسمالية، حتى أمكن وصفها بأنها مجرد ''موضة'' عمرانية قد تدوم لفترة ثم ما تلبث أن تذبل وتخبو، كما هو حال سابقاتها من الحركات العمرانية ومثاليات الحداثة.

ومن أهم مثاليات ما بعد الحداثة الحضرية (ذات البعد الاجتماعي بشكل رئيس) التي ظهرت في العالم الغربي توجه ''الحق في المدينة'' (Right to the city) والذي تعود جذوره إلى التوجه الذي وضعه ليفيبفر في عام ١٩٦٨ (كما سبق)، إلا أن هذا التوجه اتسع مع بداية القرن الحالي ليضم مفاهيم متعددة للحق في المدينة أدرجها بعض الباحثين اللاحقين، فأصبح، كما في معظم مثاليات مابعد الحداثة، توجهاً يستند في طروحاته إلى تقبل المشهد الحضري الرأسمالي المعاصر ويهدف إلى تحسينه بمعالجة جزئياته وتطويرها، فيركز بشكل خاص على حقوق الفئات الدنيا والمهمشين والمستغلين (the exploited, the excluded, and the discontented) الذين يحظون بخدمة دنيا في المجتمع الحضري، والمطالبة بحقوقهم الإنسانية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية لهم. فمن المفاهيم التي تفرعت عن التوجه الأساس مثلاً مفهوم الحق في الإسكان (Right to housing)، والمدينة للجميع (The city for all). كما تطور هذا التوجه ليصبح حركة عالمية تقودها اتحادات عديدة مثل ''اتحاد الحق في المدينة'' (Right to the City Alliance) الذي تأسس في أمريكا سنة ٢٠٠٧م ويطالب بحق المجتمع في اختيار الحياة التي يريدها والتي ترتكز على العدالة والديمقراطية والتنمية المستدامة، ولكن ضمن الإطار الرأسمالي. ومن الحقوق التي أدرجها الاتحاد في اتفاقيته (Charter) مثلاً حق الحصول على مأوى لمن لا مأوى لهم، وأجور عادلة لمن هم مستغلين من الغير، ونظام رفاهية أفضل للفئات الدنيا في المجتمع. أي أن هذا التوجه، كما هو الحال في معظم التوجهات المثالية المعاصرة، يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية الحضرية في ظل النظام السائد، إلا أنه يركز على الفئات الدنيا من المجتمع لتحسين أوضاعهم، ويطالب بتوفير الأساسيات الدنيا لحياتهم. بذلك فإن هذا التوجه يعمل ضمن دائرة محدودة دون تغيير في بنى القوى بشكل يؤثر في توازن توزيع القوى في المجتمع وبالتالي في سلطة الدولة وهيمنتها على السكان.

ومن التوجهات المثالية الحضرية كذلك توجه ''المدينة الجيدة'' (Good City)، ومن أهم رواده جون فريدمان (Friedmann) وآش أمين (Ash Amin)، والذي يركز على مفهوم التلاحم الاجتماعي الحضري والارتقاء بالمشهد الحضري، وكذلك توجه ''المدينة العادلة'' (Just City) الذي تقوده سوزان فينيستين

(Susan Fainstein)، والعدالة الاجتماعية الحضرية (Urban social justice) لديفيد هارفي (David Harvey). وتنطلق جميع هذه المثاليات من قبول النظام الرأسمالي والتحرك بطروحات مثالية جزئية ممكنة التحقيق ضمن إطاره العام. أي أنهم تقبلوا انسحاب المجال المدني نحو المجال السلطوي على حساب المجال المجتمعي وبدؤوا بالبحث عن حلول للمشكلات الناجمة عن هذا الانسحاب كأمر مسلم به، فتعاملوا مع إفرازات المشكلة وليس مع جذور المشكلة ذاتها. ولكن هل يمكن حل مشكلات الحداثة الحضرية ومشكلات المشهد الحضري المعاصر والتي تشكل المتناقضات في بداية هذا البحث جزءاً يسيراً منها دون البحث في جذور المشكلة ومعالجتها؟ كيف يمكن معالجة الظواهر دون الجذر، وهو توزيع القوى في المجالات الحضرية الثلاثة؟

من الملحوظ على جميع هذه المثاليات الحضرية تركيزها على مفهوم الحقوق (rights) واعتباره أحد ركائز تحقيق مثالياتها. إذ يعتبر هارفي أن الحقوق هي الأساس عند التفكير بمستقبل بديل (Pinder, 2005). فلتحسين المشهد الحضري اقترح أمين (Amin, 2006) لتحقيق المدينة الجيدة أربعة مبادئ أساسية أطلق عليها اسم ''أسس التلاحم الحضري'' (registers of urban solidarity) مركزاً في ذلك على التلاحم الاجتماعي والتعددية وتقبل الاختلاف، وتضم هذه المبادئ: الصيانة (repair)، والتقارب (relatedness)، والحقوق (rights)، والارتباط (re-enchantment)، حيث يتضمن مبدأ الصيانة إمكانية الحصول على أساسيات الحياة من مسكن وماء وغذاء وخدمات عامة، بينما يتضمن مبدأ التقارب معنى عدالة التوزيع للجميع بما فيهم المهمشين. أما الحقوق فيقصد بها أمين حقوق جميع المواطنين في تشكيل حياتهم الحضرية والاستفادة منها، وهذا يتضمن تمكين المواطنين من ذلك. ولكن على الرغم من اعتباره للحقوق كأساس من أسس تحقيق المدينة الجيدة إلا أن مفهومه للحق هنا يخضع لمنظومة القوى السائدة، إذ لم يقدم آليات من شأنها تغيير تركيبة القوى في المجتمع. فكما هو معروف، فإن مفهوم الحق مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة، إذ يشكل الحق مصدر من مصادر القوة (اللحام، ٢٠٠٥)، لذا لا يمكن تغيير الحقوق وإعطاء أفراد المجتمع وجماعاته حقوقاً أكثر دون أن تتأثر بذلك تركيبة القوى السائدة وتوازنها في المشهد الحضري المعاصر، إلا إن كانت حقوقاً هامشية غير مؤثرة. كما أكد أمين في المبدأ الرابع على ضرورة الترابط والتجانس بين الفئات المختلفة. أي أن أمين اهتم بقضايا متعلقة بالمجال المدني الذي تسيطر عليه الدولة في الواقع المعاصر، لذا فهو، بتقبله للمشهد الحضري المعاصر، يفترض ضمنياً أن الدولة هي الجهة المعنية بتوفير هذه المبادئ كعدالة التوزيع وتسهيل الحصول على أساسيات الحياة، ما لا يؤثر في توزيع القوى وتغيير توازنها في المشهد الحضري. فهو بذلك يتقبل دور الدولة الذي رسمته لها الحداثة

ويقبل بسيطرتها على المجال المدني ولكنه يطالبها بتوسيع دائرة خدماتها المقدمة للسكان أو بإعادة توزيع هذه الخدمات بشكل أكثر عدالة.

أما فريدمان (Friedmann, 2000) فقد رسم صورة معيارية ممكنة التحقيق، بحسب ما يذكر، للمدينة الجيدة، وذكر أن أهم ركيزة لتفعيل هذه الصورة هو حق الإنسان في الازدهار (human flourishing)، وهو حق الإنسان بتطوير مهاراته وقدراته الجسدية والفكرية والمعنوية في المجتمع، أي حق الناس في بدء حياتهم بشكل متساو. ويتحقق هذا الحق بشكل رئيس من خلال ما سماه بالمدينة التعددية (multipli/city) وهي الحياة المدنية المستقلة والمتحررة من أشكال السيطرة والرقابة المباشرة من الدولة. ولتحقيق ذلك فقد اقترح فريدمان أربع دعائم مادية أساسية لتوفير الظروف الملائمة لتحقيق المدينة الجيدة وهي: الإسكان الكافي، رعاية صحية ضمن القدرة المادية، وظائف ذات أجور ورواتب كافية، ورفاهية اجتماعية كافية. أي أنه ركز في الدعائم الأربع على الخدمات الأساسية (سكن، صحة، أجور، وخدمات عامة (رفاهية)) لحياة الإنسان، وهذه جميعاً تنتمي إلى المجال المدني الذي تسيطر عليه الدولة في المشهد الحضري المعاصر. وستوفر هذه الدعائم، بحسب فريدمان، الأساسيات المادية للسكان لبدء حياتهم، أما النتائج النهائية فتختلف بين السكان تبعاً لظروف حياتهم وقدراتهم المختلفة. أي أن هذه الدعائم وفرت الظروف المادية (الأساسية) لحق الازدهار الذي يعده فريدمان أساسي لتحقيق المدينة الجيدة، إلا أن فريدمان لم يشر إلى الدعائم غير المادية لهذا الحق، فبدا وكأنه مجرد حق ابتدائي مقيد وغير مستمر؛ حق لابتداء حياة فقط وليس لاستمرارها في ظل توزيع القوى وآليات الرأسمالية التي يخضع لها السكان، كالحصول على الموارد والخيرات، وتوزيع الثروات، وفرص الحياة، وما شابه. فهذه الأخيرة تقع ضمن دائرة سيطرة الدولة وقوتها وهو ما لم يتناوله فريدمان في طرحه. أي أن مفهوم الحق الذي طرحه فريدمان على مستوى الأفراد في المجتمع لم يغير من لعبة القوى في المشهد الحضري. أما على مستوى المجتمع السياسي الذي يشكل المدينة، فعلى الرغم من تعريفه للمدينة التعددية بأنها المدينة التي تتضمن حياة مدنية مستقلة، وتأكيده على دور المجتمع المدني في اتخاذ القرار، إلا أن فريدمان لم يقدم في طرحه آليات لتفعيل هذا الدور، بل جعل ذلك ضمن إطار مؤسساتي ديمقراطي، إذ من شأن تفعيل هذا الدور تخلي الدولة عن سيطرتها على جزء من المجال المدني ما يغير من توازن توزيع القوى في المشهد الحضري. بذلك لم يستطع فريدمان التحرر من سلطة الدولة ومؤسساتها المحلية في حكم المدينة، أو تغيير بنى القوى في المجتمع. وكأن مثاليته تمتد في المجتمع بحرية إلى أن ترتطم بدائرة قوة الدولة فتقف عاجزة عن اختراقها، فتلتف عليها علَّها تتمكن من تحسين المشهد الحضري دون المساس بتركيبة القوى.

أمـا فينيسـتين فـي طـرحها للمدينـة العادلـة (Fainstein, 2009) فقـد ركـزت عـلى مفهـوم المسـاواة (عدالـة في التوزيـع)، والديمقراطيـة، والاعـتراف بالآخـر، ضمـن إطـار رأسـمالي عـام. فانطلاقـاً مـن اعتقادهـا بعـدم وجـود بديـل للرأسـمالية، عملـت فينيشـتين عـلى تحقيـق العدالة ضمـن الإطار الرأسـمالي القائـم، ولكـن هـل ذلـك ممكـن؟ إن تحقيـق العدالـة يتضمـن إعـادة رسـم خارطـة الحقـوق الممنوحـة للسـكان والمرتبطة بالضرورة بتوزيع القـوة في المجتمع (اللحـام، ٢٠٠٥)، لـذا لا يمكـن تحقيـق العدالة دون تغيـير جـذري في تركيبـة القـوى، وبالتـالي في لعبـة المشـهد الحضري. فكيـف يمكن تحقيـق العدالة في ظل تركيبـة قوى غـير عادلـة في التوزيع وآليات رأسـمالية، تتقبلهـا فينيسـتين، تعـزز مـن هيمنـة طبقة عـلى أخرى فتـؤدي بالـضرورة إلى إتاحـة الفـرص للبعـض دون الآخـر وبالتـالي تراكـم الثـروات بأيـدي البعـض دون الآخـر. كذلـك مـن سـيحدد معايـير العدالـة والمسـاواة، وما هـي آليـات تطبيقها؟ لذا فقد اتسـمت نظريـة فينيسـتين بالـتردد وعـدم الوضـوح ونزعـت لأن تكـون نظـرية بحتـة لا يمكـن تطبيقـها. إنهـا كما وصفتهـا نانـسي فريـزر ''تغيـير لاإصلاحي'' (Non-reformist reform) (Fainstein, 2009). لـذا فقـد انتقـد ديفيـد هـارفي (Harvey, 2009) نظريـة فينيسـتين بأنهـا لا تقـدم أكثر مـن خطوط عامـة مبهمـة وضبابية لمـا يمكـن تسـميته بالمدينـة العادلـة، فهـي لم تسـقط مفاهيمهـا للحقـوق والعدالـة عـلى الواقـع، وربما هذا لعـدم تمكنهـا مـن ذلـك أو لاسـتحالة ذلـك في ظـل النظـام الرأسـمالي ولعبـة القـوى السـائدة في المشـهد الحـضري.

بمقارنـة هـذه المثاليـات مـع مثاليـات الحداثـة التـي سـبقتها، وعـلى الرغـم مـن انتقـاد مثاليـات مـا بعـد الحداثـة لسـابقاتها مـن مثاليـات الحداثـة بأنهـا حالمـة وغـير قابلـة للتطبيـق، إلا أن مثاليـات مـا بعـد الحداثـة، رغـم اسـتنادها في طروحاتهـا إلى المشـهد الحـضري المعـاصر وتقبلـه، ومـع تزايـد الاعتقـاد بعـدم وجـود بديـل عـن الرأسـمالية، إلا أنها لم تشـكل بالنسـبة للمشـهد الحـضري المعـاصر أكثـر مـن مجـرد نظريـات مثاليـة لاتطبيقيـة، إذ لم تتضمـن آليـات فعلية لإحـداث التغيـير، ولم تحـاول البحث في جذر المشـكلة (بنـى القوى) بل اكتفـت بمعالجة بعـض الظواهر التي تسـود المشـهد الحـضري المعـاصر دون معالجة أسـباب ظهورها بالدرجـة الأولى. إن توجهـات كلتا المرحلتين (الحداثـة ومـا بعدهـا)، وعـلى الرغـم مـن اختـلاف منهجيـة الطـرح في كلاهمـا، إلا أنهـما اشـتركتا في عـدم قدرتهـما عـلى تغيـير تـوازن لعبـة القـوى وإحـداث التغيير المنشـود في المشـهد الحضري المعاصر. فالأولى لم تتمكـن من اخـتراق أساسـيات اللعبة لاسـتحالة ذلك ضمـن منهجياتهـا المتبعـة، بينـما لم تحـاول التوجهـات اللاحقـة ذلـك بـل قبِلـت بهـذه الأساسـيات كوضـع مسـلم بـه، لا يمكـن تغيـيره بشـكل قطعـي. في ضـوء هـذا القصـور بتحقيـق التغيـير المأمـول ما زال المشـهد

الحضري كما هو، يعيش لعبة القوى ذاتها.

وأخيراً...

بعد هذا الاستعراض السريع لأهم مثاليات الحداثة الحضرية وما تلاها من مثاليات معاصرة، تبرز هنا مجموعة ملحة من الأسئلة: ما سبب فشل هذه المثاليات أو عدم إمكانية ترجمتها إلى واقع ملموس؟ لماذا لم تستطع هذه المثاليات تحقيق أهدافها بتغيير المشهد الحضري المعاصر أو تحسينه؟ هل، كما يقول بعض المفكرين أمثال ديفيد هارفي، أنه من غير الممكن تحقيق العدالة الاجتماعية والتغيير المثالي في ظل النظام الرأسمالي؟ أي هل تكمن الإشكالية في الرأسمالية ومفهوم الدولة المعاصرة المنبثق عن الحداثة بحد ذاتهما؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تكمن، كما يؤكد هذا البحث، في أساسيات لعبة القوى التي تسود المشهد الحضري المعاصر، أو بالأصح لعبة شد الحبل. ويمكن تلخيص هذه الأساسيات في التالي: أولاً، تشكل القوة والسلطة الركيزتين لقوام الدولة المعاصرة كما انبثقت عن الحداثة، لذا فإن غلبة الدولة وسيطرتها على مجالات المشهد الحضري المعاصر الثلاثة إنما يعود لـ ''امتلاكها'' للقوة والسلطة اللتين مكّنتاها من تحريك مصادر أخرى سعياً وراء المزيد من القوة. ثانياً، إن لعبة القوة بمفهومها الحديث إنما تقوم على مبدأ القيمة الثابتة العددية للقوة (Giddens, 1995 ؛Wrong,1979)، أي إذا كسب الطرف الأول قوة فإن الطرف الثاني في المقابل يخسر قوة (Marshall,1994; p413)، وهذا معناه أنه إذا تخلت الدولة عن جزء من قوتها لمنح حقوق للطرف الآخر وهم السكان، فإن قوتها ستقل وبالتالي هيمنتها وقدرتها على إخضاع السكان لسلطتها ستقل، وهذا يخل من توازن القوى في لعبة القوى. لذا للحفاظ على مصالحها وسيادتها، فإنه ليس من مصلحة الدولة منح حقوق للسكان إلا ما كان منها هامشياً لا يؤثر في توازن القوى.

بذلك، وفي ضوء حالة عدم الرضى السائدة في الواقع الحضري، فإن المشهد الحضري يعيش حالة صراع وشد دائمين بين المثاليات التي تحاول سحب السيطرة على المجال المدني بعيداً عن الدولة وبين الدولة التي تحاول دائماً الحفاظ على سيطرتها عليه لحماية قوتها ومصالحها وهيمنتها على المجتمع. وحيث إن الدولة تمثل الفريق الأقوى في المشهد الحضري المعاصر لذا من الصعوبة أن تتمكن المثاليات الحضرية من سحب الحبل (المجال المدني) لطرفها، إلا إن امتلكت مصادر أخرى للقوة، وهذا أمر غير متاح بسهولة في ظل الرأسمالية والدولة المعاصرة. بذلك فإن توزيع القوى في المشهد الحضري المعاصر الذي يخدم مصالح الدولة والرأسمالية أصبح أمراً مسلماً به لا يمكن تغييره أو المساس به، لذا لم تتمكن المثاليات الحضرية من الولوج إلى دائرة القوة تلك، وباتت تحلق في دوائر خارجية، فلم تصب هدفها. وللتلخيص، فإن لعبة القوة والتي تشكل سيطرة

الدولة على المجال المدني (وبالتالي المجتمعي) جزءاً أساسياً منها، إنها هي لعبة لا يمكن التعامل معها دون فهم أساسياتها لاختراقها وتغييرها. أي ستبقى المثاليات الحضرية وهماً لا أملاً ما لم تتغير قوانين اللعبة وأساسياتها، فتتغير بنى القوى وتوازنها، فيتحقق الأمل ويحصل التغيير.

وأخيراً، يمكننا القول بأن المشهد الحضري المعاصر إنما هو نتيجة حتمية لسيادة مفهوم الدولة المعاصرة والرأسمالية الملازمة لها، أي أن الإشكالية تكمن فيهما معاً، وحيث إنهما تقومان بشكل أساس على القوة والسلطة، لذا إن اختل توازن القوى في المجتمع اختلتا وفقدتا ركائزهما. وبهذا فإن مقولة هارفي بأنه من غير الممكن تحقيق العدالة الاجتماعية والتغيير المثالي في ظل

النظام الرأسمالي هي مقولة صحيحة. ولكن، في ضوء حتمية المشهد الحضري المعاصر وتوزيع القوى وعدم إمكانية التغيير دون تغيير بنى القوى وأساسيات اللعبة، واستحالة ذلك في ظل الرأسمالية والدولة المعاصرة، وفي ضوء الاعتقاد المتنامي بأنه لا بديل للرأسمالية، هل علينا القبول بالواقع وما به من أمراض حضرية والتسليم به وعدم السعي إلى تغييره؟ وهل نفقد الثقة بالمثاليات ونتخلى عن صياغتها والتفكير فيها؟ لقد شكل هذا الموضوع منذ فشل مثاليات الحداثة في تحقيق أهدافها مجالاً واسعاً للنقاش بين رافضي المثاليات بحد ذاتها لعدم جدواها، وبين مؤيدي المثاليات أمثال ديفيد بيندر (Pinder)، هارفي، فينيستين، سينيت (Sennett)، فريدمان، وغيرهم. إن المثاليات هي جزء من دافع غريزي لدى الإنسان للتحسين والتطوير، لذا فهي ضرورية. إذ بإمكان المثاليات تحسين المشهد الحضري، وبتراكم التحسينات يتحول المشهد الحضري العام إلى وضع أفضل، فهي على الأقل تعمل على تحسين المشهد الحضري وحمايته من التراجع في ظل منظومة اجتماعية وتركيبة قوى رأسمالية. وما توجهات التنمية المستدامة والعمارة الخضراء إلا خطوات جادة في هذا المسار، فهي تقْبَل بالمشهد الحضري العام وتسعى إلى تحسين ما لا يمس بتوازن القوى فيه، وهكذا حال التطور العلمي والتقني والذي يدفع العالم إلى المزيد من التقدم، مع الحفاظ على توازن القوى. أما إذا أرادت المثاليات تغيير (وليس فقط تحسين) الواقع الحضري والارتقاء به، فعليها إذن إعادة توزيع القوى في المشهد الحضري بسحب المجال المدني لطرفها للسيطرة عليه، أي العودة إلى حالٍ مقارب إلى ما كان عليه المشهد الحضري في الماضي، وعندها تتغير لعبة شد القوى، وينسحب الحبل إلى الاتجاه الآخر، فيكون التغيير.

المراجع

المراجع العربية:

أكبر، جميل. عمارة الأرض في الإسلام. بيروت، مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة. ١٩٩٢، ١٩٩٨.

اللحام، عبير. الحرية والحق في العمران المعاصر: دراسة مقارنة بين نموذجين. مجلة جامعة الملك سعود للعمارة والتخطيط. مجلد ١٨، العدد (٢)، ٢٠٠٥، ص ٢٩٥-٣٣٢.

الهذلول، صالح. المدينة العربية الإسلامية. الرياض، دار الصحن. ١٩٩٤.

English Refereces:

Alexander, E. 2nd ed. Approaches to Planning: Introducing Current Planning Theories, Concepts and Issues. Australia: Gordon and Breach. 1992.

Amin, A. "The Good City". Urban Studies 43 (5/6), 2006: 1009-1023.

Bohl, C. "To what extent and in what ways should governmental bodies regulate urban planning?" Journal of Markets and Morality. 6 (1), 2003.

Fainstein, S. Planning and the Just City. In Marcuse, Peter, J. Connolly, J. Novy, I. Olivo, C. Potter, and J. Steil. eds. Searching for the Just City: Debates in Urban Theory and Practice. Oxon: Routledge. 2009. pp.19-39.

Fainstein, S. The Just City. Ithaca: Cornell University Press. 2010.

Flyvbjerg, B. Rationality and Power: Democracy in Practice. Chicago, The University of Chicago Press. 1998.

Friedmann, J. Planning in the Public Domain: From Knowledge to Action. Princeton: Princeton University Press. 1987.

Friedmann, J. "The Good City; in defense of utopian thinking." International Journal of Urban and Regional Research 24 (2), 2000: 460-472.

Giddens, A. Politics, Sociology and Social Theory. Cambridge: Polity. 1995.

Hall, P. 2nd ed. Cities of Tomorrow. Oxford: Blackwell. 1996.

Harvey, D. Justice, Nature and the Geography of Difference. Oxford: Blackwell. 1996.

Harvey, D. Spaces of Hope. Edinburg: Edinburgh University Press. 2000.

Harvey, D. The right to the Just City. In Marcuse, Peter, J. Connolly, J. Novy, I. Olivo, C. Potter, and J. Steil. eds. Searching for the Just City: Debates in Urban Theory and Practice. Oxon: Routledge. 2009. pp. 40-51.

Jary, d & Jary, J. 2nd ed. Collins Dictionary of Sociology. Glasgow: Harper Collins. 1995.

Lefebvre, H. The Production of Space. Oxford, Blackwell. 1991.

Lefebvre, H. Writings on Cities. Translated and edited by Eleonore Kofman and Elizabeth Lebas. Oxford: Blackwell. [1968] 1996.

Marshall, G. Oxford Concise Dictionary of Sociology, Oxford: Oxford University Press. 1994.

Marcuse, P. The right to the city and occupy: history and evolution. In Peter Marcuse's Blog. Blog #15. 2102. http://pmarcuse.wordpress.com/2012/08/02/blog-15-the-right-to-the-city-and-occupy-history-and-evolution/

Marcuse, P, J. Connolly, J. Novy, I. Olivo, C. Potter, and J. Steil. eds. Searching for the Just City: Debates in Urban Theory and Practice. Oxon: Routledge. 2009.

Pinder, D. Visions of the City: Utopianism, Power and Politics in the Twentieth-Century Urbanism. Edinburg: Edinburg University Press. 2005.

Sennett, R. Authority. London: Faber and Faber. 1980, 1993.

Sennett, R. The Uses of Disorder: Personal Identity and City Life. London: Faber and Faber. 1996.

Walters, D & Brown, L. Design first: Design-based planning for communities. Oxford, Architectural Press. 2004.

Wrong, D. Power: its Forms, Bases and Uses. Oxford: Basil Blackwell. 1979.

Yeoman, B. Rethinking the commune. AARP magazine. March & April 2006. www.aarpmagazine.org

Review Article

The Urban Scene and Contemporary Utopias Hope or Fallacy?

Abeer Hussam Eddin Allahham
Associate professor, College of Design,
University of Dammam, Saudi Arabia
Dr.allahham@hotmail.com

Received 12/9/2013 ; accepted for publication 4/2/2014

Abstract: Development is a human nature that stood out throughout history in the ambitious attempts for achieving a better life, starting from Plato's utopia in "The Republic" right through the Renaissance reformation approaches. Such attempts increased significantly in the age of modernity, rendering "urban utopianism" as a concomitant to the modern project and its comprehensive reformation agendas. However, the failure of modernity left the very concept of utopia *per se* towards the end of the twentieth century in a state of uncertainty. Many scholars have declared the "end of utopia" and the end of the very idea of an alternative vision. On the other hand, its advocates, relinquishing its comprehensive modern agendas and stemming from the contemporary urban scene, advanced a new paradigm of urban utopia (postmodern). Examples of such utopia are the "Good city" pioneered by Friedmann and Ash Amin; the "Right to the city" founded by Lefebvre in 1968 and expanded afterwards to include various perceptions of the concept of rights; Fainstein's "Just city"; and David Harvey's "Urban social justice". Of the spatial urban utopias are the "Co-housing" and the "New Urbanism" movements.

Most of those contemporary utopias stem from accepting the existing *status quo* of the urban scene and attempt to modify it and resolve some of its "urban ills", but not to change it substantially. However, can those utopias achieve their goals under the umbrella of capitalism? As such, do they constitute a hope or a fallacy for a better urban scene? This research attempts to critically investigate some of those contemporary utopias, their main themes and goals, and to assess their achievability of a better urban scene.

Key words: Utopia, urban scene, urban realm, the Modern State, power, capitalism.